الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653 تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٤/٣
ISSN (E) :2960-253X / تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٥/٢
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019 تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٦/٣٠

تحولات النظام الدولي في ظل تصاعد التعددية القطبية بعد عام ٢٠٢٠

Transformations of the international system in light of the rise of Multipolarity after 2020

م. د. محمد كريم عليوي م. د مروان محمد سهيل
Lecturer Dr. Muhammad Karim Alawi Lecturer. Dr. Marwan Muhammad Suhail
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية
AL-Mustansiriay University/College of Political Science

mohammed.kareem@uomustansiriyah.edu.iq marwan.mohammed@uomustansiriyah.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص:

يتناول هذا البحث تحولات النظام الدولي في ظل تصاعد التعددية القطبية بعد عام ٢٠٢٠، من خلال تحليل التغيرات البنيوية في هيكل توزيع القوة العالمية وأنماط التفاعلات بين الفاعلين الدوليين. يفترض البحث أن جائحة كوفيد-١٩ شكّلت نقطة تحول مفصلية أسهمت في تسريع تراجع الأحادية القطبية وصعود نظام أكثر تعددية وتعقيدًا. ويعتمد منهجًا تحليليًا-تفسيريًا يركز على التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين، ودور روسيا في إعادة تشكيل التوازنات الأمنية، لا سيما في أعقاب الحرب الروسية-الأوكرانية.

كما يناقش البحث تنامي أدوار القوى الإقليمية والصاعدة، وصعود التكتلات الاقتصادية والسياسية مثل مجموعة البريكس، مقابل استمرار فاعلية الأطر الأمنية التقليدية مثل حلف شمال الأطلسي. ويخلص إلى أن النظام الدولي الراهن يتجه نحو نمط "تعددية قطبية مرنة" تتسم بسيولة التحالفات، وتداخل مجالات الصراع والتعاون، وتزايد توظيف أدوات القوة الاقتصادية والتكنولوجية والسيبرانية، بما يعكس إعادة صياغة لقواعد إدارة النظام الدولي وليس مجرد إعادة توزيع للقوة.

الكلمات المفتاحية: "النظام الدولي"، "التعددية القطبية"، "التحولات الجيوسياسية"،"توازن القوى" ، "التنافس الاستراتيجي".

Abstract:

This study examines the transformations of the international system in light of the rise of multipolarity after 2020, analyzing structural shifts in the global distribution of power and patterns of interaction among major actors. The research argues that the COVID-19 pandemic represented a critical turning point that accelerated the decline of unipolarity and the emergence of a more complex and pluralistic order. It adopts an analytical-interpretive approach focusing on the strategic rivalry between

the United States and China, as well as Russia's role in reshaping security balances, particularly in the aftermath of the Russia–Ukraine war.
The study further explores the growing influence of regional and emerging powers and the rise of economic and political groupings such as BRICS, alongside the continued relevance of traditional security frameworks such as NATO. It concludes that the contemporary international system is evolving toward a form of "flexible multipolarity," characterized by fluid alliances, overlapping arenas of conflict and cooperation, and the increasing use of economic, technological, and cyber instruments of power—indicating not merely a redistribution of power but a broader reconfiguration of the rules governing global order.
Keywords: "International system", "Multipolarity", "Geopolitical shifts", "Balance of power", "Strategic competition".

المقدمة:

يشهد النظام الدولي في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين تحولات بنيوية عميقة تعكس إعادة تشكيل في موازين القوة وطبيعة التفاعلات بين الفاعلين الدوليين. فقد مثّل عام ٢٠٢٠ نقطة انعطاف مفصلية في مسار العلاقات الدولية، إذ تزامنت جائحة كوفيد-١٩ مع تصاعد التنافس بين القوى الكبرى، وتزايد الاضطرابات الجيوسياسية، وتنامي استخدام أدوات القوة غير التقليدية، الأمر الذي أسهم في تسريع التحول من نمط أحادي القطبية إلى نظام يتسم بتعدد مراكز التأثير.

وفي هذا السياق، برز التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين بوصفه المحدد الأبرز لمسار التحولات الدولية، في ظل سعي كل منهما لإعادة صياغة

قواعد النظام العالمي وفق رؤيته ومصالحه. كما أعادت الحرب الروسية–الأوكرانية تأكيد عودة روسيا كفاعل رئيسي في معادلات الأمن الدولي، وكشفت عن هشاشة منظومات الردع التقليدية، وأعادت الاعتبار للتحالفات العسكرية، وفي مقدمتها حلف شمال الأطلسي.

بالتوازي مع ذلك، شهدت الساحة الدولية صعود أطر تعاون بديلة وتكتلات اقتصادية وسياسية مثل مجموعة البريكس، إلى جانب تنامي أدوار قوى إقليمية تسعى إلى تعزيز استقلاليتها الاستراتيجية ضمن بيئة دولية أكثر سيولة وتنافسًا. ويعكس هذا المشهد انتقالًا تدريجيًا نحو تعددية قطبية مرنة، تتسم بتداخل الأبعاد الأمنية والاقتصادية والتكنولوجية، وتزايد الاعتماد على أدوات النفوذ غير المباشر.

وعليه، فإن دراسة تحولات النظام الدولي بعد عام ٢٠٢٠ تكتسب أهمية نظرية وعملية، لكونها تسهم في فهم طبيعة المرحلة الانتقالية الراهنة، وتفسير أنماط إعادة توزيع القوة، واستشراف مآلات النظام الدولي في ظل بيئة تتسم بعدم اليقين وتعاظم التنافس بين القوى الكبرى.

أهمية البحث : تتجلى أهمية البحث في عدة مستويات:

١. يسهم في تطوير النقاش الأكاديمي حول طبيعة التحولات في النظام الدولي، وتقييم مدى دقة الأطروحات المتعلقة بانتقال النظام من الأحادية إلى التعددية القطبية.

٢. يوفر إطارًا تفسيريًا لفهم التفاعلات الجيوسياسية الراهنة، خاصة في ظل تصاعد التنافس بين القوى الكبرى.

٣. يساعد صناع القرار والباحثين في استشراف مآلات النظام الدولي، وفهم طبيعة التحالفات الجديدة ومحددات الاستقرار أو الصراع في المرحلة المقبلة.

وبذلك، يكتسب البحث اهميته من كونه يعالج مرحلة انتقالية مفصلية في تاريخ النظام الدولي، تتسم بإعادة تعريف موازين القوة وقواعد إدارة العلاقات الدولية.

إشكالية البحث: تنطلق إشكالية البحث من التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى يعكس تصاعد التعددية القطبية بعد عام ٢٠٢٠ تحولًا بنيويًا مستدامًا في النظام الدولي، أم أنه يمثل إعادة تموضع مؤقتة ضمن إطار توازنات القوة التقليدية؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية:

١. ما طبيعة التحولات التي طرأت على هيكل توزيع القوة العالمية بعد عام ٢٠٢٠؟
٢. كيف أثّر التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين في إعادة تشكيل النظام الدولي؟
٣. ما دور الحرب الروسية–الأوكرانية في إعادة صياغة التوازنات الأمنية وتعزيز أو إضعاف التعددية القطبية؟
٤. كيف أسهمت التكتلات الدولية مثل مجموعة البريكس في إعادة تشكيل أنماط الحوكمة العالمية؟

فرضية البحث: أن التحولات التي شهدها النظام الدولي بعد عام ٢٠٢٠ لا تقتصر على إعادة توزيع نسبي للقوة بين الفاعلين الدوليين، بل تعكس انتقالًا تدريجيًا نحو نمط تعددية قطبية مرنة، تتسم بتعدد مراكز القوة، وسيولة التحالفات، وتداخل الأبعاد الأمنية والاقتصادية والتكنولوجية في إدارة الصراع والتعاون الدولي ، كما يفترض أن التنافس بين القوى الكبرى، خاصة بين الولايات المتحدة والصين، إلى جانب عودة روسيا إلى واجهة الصراع الدولي، شكّل محركًا رئيسًا لهذا التحول البنيوي، مع بروز فاعلين إقليميين يسعون إلى تعزيز استقلاليتهم الاستراتيجية ضمن بيئة دولية أكثر تعقيدًا.

منهج البحث : يعتمد البحث على منهج التحليل البنيوي–الواقعي في دراسة النظام الدولي، من خلال تحليل هيكل توزيع القوة وموازين الردع والتنافس بين القوى الكبرى. كما يوظف المنهج الوصفي–التحليلي لرصد التحولات السياسية والاقتصادية والأمنية بعد عام ٢٠٢٠، إضافة إلى الاستعانة بالمنهج المقارن لبيان الفروق بين مرحلة الأحادية القطبية وما بعدها ويرتكز البحث على تحليل المعطيات الاستراتيجية المتعلقة بالتنافس الدولي، والتحالفات العسكرية، والتكتلات الاقتصادية، مع توظيف الأدبيات النظرية في حقل العلاقات الدولية، ولا سيما نظريات توازن القوى وانتقال القوة.

المبحث الأول: النظام الدولي بين التطور التاريخي وصعود التعددية القطبية

المطلب الأول: مفهوم النظام الدولي وتطوره التاريخي.

تعدّدت وجهات النّظر التي تناولت مفهوم النظام الدولي، فتعدّدت تبعاً لذلك تعريفاته. من خلال دراستنا لمفهوم النّظام الدّولي لاحظنا أن تعريفات النّظام الدّولي تشترك في عدة جزئيات، سنعرض فيما يلي بعض التّعريفات للنظام الدولي وفقاً لموريس إيست، يُعرف النظام الدولي بأنه مجموعة من الأنماط التي تُظهر التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية، والمقصود هنا الدول، والتي تكون موجودة خلال فترة زمنية معين. [١]

بحسب بولدينغ، يُعَرَّف النظام الدولي على أنه مجموعة من الوحدات السلوكية المتفاعلة التي تشمل الأمم أو الدول، بالإضافة إلى بعض المنظمات فوق القومية مثل الأمم المتحدة. تُعتبر كل وحدة من هذه الوحدات السلوكية بمثابة مجموعة من المتغيرات المفترض وجود ترابط معين بينها. أما هوفمان، فيرى أن النظام الدولي يتجسد كنمط من العلاقات بين الوحدات الأساسية للسياسة الدولية، ويُحدد ذلك

النمط الهيكل العام للعالم. يمكن أن يشهد النظام تغيرات تعود إلى التطور التكنولوجي، أو التحولات في الأهداف الرئيسية لوحدات النظام، أو نتيجة للتغير في طبيعة وشكل الصراع بين مختلف مكونات هذا النظام. [٢]

وصف كابلان النظام الدولي على أنه مجموعة مترابطة من المتغيرات التي تتميز عن بيئتها الخارجية. تعتمد هذه المجموعة من المتغيرات على قواعد سلوكية تُحدد العلاقات بينها، مما يميز المتغيرات الفردية الداخلية عن التكتلات أو المتغيرات الخارجية. [٣]

يمكن نتيجة لما سبق تعريف النّظام الدّولي بأنه: عبارة عن مجموعة متنوّعة من الفواعل من الدّول. ومن غير الدول، تتفاعل مع بعضها البعض ضمن قواعد ضابطة للعلاقات فيما بينها.

يُعتبر صلح وستفاليا علامةً فارقة في تطور النظام الدولي عبر التاريخ، حيث تم فيه مناقشة العديد من القضايا المحورية. أبرز هذه القضايا كانت الدينية ومسألة السيادة. وقد وقّعت الممالك الأوروبية معاهدة أنهت الحروب الدينية التي عصفت بالقارة الأوروبية، كما أرست قواعد ومبادئ مهمة مثل ضرورة احترام الحدود، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بالإضافة إلى وضع أسس الدبلوماسية وتوازن القوى، إلى جانب غيرها من المبادئ الأساسية, منذ ذلك الحين، بدأ النظام الدولي الحديث يتبلور عبر نماذج متنوعة شملت النظام متعدد الأقطاب، والثنائي القطبية، وأخيرًا الأحادي القطبية. جدير بالذكر أن النظام أحادي القطبية برز بشكل خاص بعد حرب الخليج في عام ١٩٩١م، التي تزامنت مع انهيار الاتحاد السوفيتي. ويمكن مناقشة هذه النماذج المختلفة على النحو التالي [٤]:

١- النظام الدولي متعدّد القطبيّة:

أهم ميزات هذا النظام تكمن في وجود مجموعة من القوى القومية التي تمتلك النفوذ الكافي لتتربع على قمة الهرم الدولي، مع تميزها بتوازن نسبي. من أبرز أمثلة هذه الأنظمة ما كان قائماً في القرن الثامن عشر، حيث كانت الإمبراطورية العثمانية، والسويد، وهولندا، وإسبانيا، والنمسا، وفرنسا، وبريطانيا تشكل القوى الرئيسية المُهيمنة على النظام الدولي آنذاك. كذلك الحال في عام ١٨٠٠، إذ شكلت النمسا، وفرنسا، وبروسيا، وروسيا، وبريطانيا الأساس لهذا النظام. وفي عام ١٨٧٠، أُضيفت إيطاليا إلى قائمة الدول السابقة ضمن القوى المؤثرة. بحلول عام ١٩١٠، أصبحت القوى الكبرى تشمل النمسا، وبريطانيا، وألمانيا، وروسيا، وإيطاليا، واليابان، والولايات المتحدة. ومع ذلك، خرجت النمسا من بين هذه الدول في عام ١٩٣٥.

٢-النظام الدولي ثنائي القطبيّة:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، برز نظام ثنائي القطب، قائم على وجود قوتين عظميين، كل واحدة منهما تمتلك مصادر قوة تميزها عن الأخرى. ونتيجة لذلك، اتجهت الدول الأخرى إلى التحالف مع إحدى هاتين القوتين. تجلى هذا النظام من خلال عمليات استقطاب دولية نحو كل من القطبين، الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية، وانعكس ذلك بوضوح في تشكيل تحالفات كحلف شمال الأطلسي، وحلف وارسو، إلى جانب منظمات دولية مثل الأمم المتحدة واستمر هذا النظام العالمي في هيمنته بين عامي ١٩٤٥ و١٩٩١.

٣-النظام الدولي أحادي القطبيّة:

في عام ١٩٩١، تفكك الاتحاد السوفيتي وتراجع دوره، مما أدى إلى بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة منفردة. أتاح لها هذا الوضع فرصة التربع على قمة

النظام الدولي، مما مكَّنها من لعب دور الراعي الأساسي لهذا النظام، اذ عملت على توزيع الأدوار والتدخل في شؤون الدول بهدف تنظيم البيئة الدولية.

المطلب الثاني: صعود التعددية القطبية وأثرها في إعادة تشكيل التفاعلات الإقليمية.

التعددية القطبية ليست مجرد حالة انتقالية عابرة، بل تعكس تحولات جذرية في النظام الدولي. ففي ظل الديناميكيات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، أصبحت التعددية القطبية ظاهرة أساسية تعيد صياغة التوازنات الجيوسياسية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط. هذه المنطقة، التي لطالما كانت مركزًا للصراعات والتوترات، تواجه الآن تحديات متجددة تستدعي دراسة معمقة للتفاعلات المعقدة بين القوى العالمية المؤثرة والجهات الفاعلة إقليمياً ، منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، بدأ العالم يشهد تدريجيًا انتقالًا غير متوازن من نظام أحادي القطبية الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة إلى نظام متعدد الأقطاب، يتسم بتنافس حاد بين القوى الكبرى ولا يقتصر هذا التحول على القوى التقليدية كأمريكا وروسيا فقط، بل يشمل صعود فاعلين دوليين جدد مثل الصين والهند، إضافة إلى بروز جهات أخرى تتجاوز الحدود التقليدية للدول، مثل الجماعات المسلحة، المنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات هذه العوامل مجتمعة تعيد تشكيل الملامح الأساسية للسياسة الإقليمية والدولية. (٥)

كما ان الهجمات المفاجئة التي نفذتها (حركة حماس على إسرائيل في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣) كشفت عن تحول جذري في المشهد الجيوسياسي. أصبح من الواضح أن الأزمات الإقليمية لم تعد مقتصرة على الصراعات بين الدول القومية فقط، بل باتت تتأثر بشكل متزايد بالفاعلين غير الحكوميين. هذا التحول يضيف تعقيدًا جديدًا إلى السياسة الدولية، حيث يستطيع هؤلاء الفاعلون التأثير بفعالية على القرارات

السياسية وتعزيز استراتيجياتهم الخاصة، مما يخلق تحديات إضافية للأمن الإقليمي, اذ لعبت فلسطين دورًا جوهريًا في تحديد طبيعة العلاقات بين الدول العربية و (إسرائيل) منذ تأسيسها عام ١٩٤٨، شهدت المنطقة موجات مستمرة من الصراع والاحتلال، التي أفضت إلى معاناة الشعب الفلسطيني وتدهور الأوضاع الإنسانية بشكل كبير التصعيد الأخير بين حركة حماس و (إسرائيل) خاصة بعد ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، الذي وصل إلى ذروته مع تبادل الهجمات، عكس عمق الأزمة الحقيقية ويبرز الحاجة الماسة إلى حل شامل يضمن حقوق الفلسطينيين ويوفر الأمن (لإسرائيل), وتعقيدات المصالح السياسية والاقتصادية المتشابكة تجعل الوصول إلى تسوية دائمة أمرًا بالغ الصعوبة. نتيجة لذلك، أستمر الوضع المتأزم في تأجيج التوترات الإقليمية والتأثير على العلاقات بين الدول العربية والولايات المتحدة، ما يؤكد أهمية البحث عن حلول عملية ومستدامة لهذا الصراع الطويل الأمد. [٦] اذ شهدت سوريا تداخلاً معقداً بين الأبعاد الجيوسياسية، اذ أدت روسيا وإيران والولايات المتحدة وإسرائيل أدواراً حاسمة في صياغة مستقبل البلاد بعد الإطاحة بنظام الأسد، سعت الولايات المتحدة والسعودية إلى دعم حكومة أحمد الشرع لتعزيز الاستقرار. ومع ذلك، فإن هذا الدعم يبدو مدفوعاً في المقام الأول بمصالح خاصة، وليس بالضرورة لضمان استقرار المنطقة. في الواقع، قد أدى صعود الشرع إلى تصاعد التوترات الإقليمية على الجانب الآخر، وبعد أن كانت روسيا تقدم دعماً ثابتاً لنظام الأسد، أصبحت الآن تركز على تحقيق مصالحها الاستراتيجية، خاصة بعد لجوء بشار الأسد إليها في غضون ذلك، هذه التفاعلات تجعل من سوريا محوراً لصراع استراتيجي بين القوى الكبرى، مما يعمّق عدم الاستقرار ويعقد الجهود الرامية لبناء حكومة شاملة قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. [٧]

كما مثلت اليمن موقعًا استراتيجيًا حيويًا في منطقة الشرق الأوسط، اذ تتقاطع فيها المصالح الجيوسياسية للعديد من القوى الكبرى مثل السعودية وإيران والولايات المتحدة والإمارات منذ اندلاع الحرب الأهلية في ٢٠١٥، أصبحت البلاد مسرحًا لصراع إقليمي ودولي على النفوذ، ما أسفر عن تفاقم الأزمات الإنسانية والاقتصادية بشكل حاد سعت السعودية من خلال تدخلها العسكري، إلى دعم الحكومة الشرعية المعترف بها دوليًا ومواجهة النفوذ الإيراني المتزايد الذي يتجسد بدعم طهران للحوثيين سياسيًا وعسكريًا، هذا الدعم الإيراني عقد المشهد وبرز الصراع الدائر بين الرياض وطهران في سياق آخر، أدت الولايات المتحدة دورًا محوريًا في مساندة التحالف العربي في مواجهة الحوثيين، معتبرة أن استقرار اليمن ضرورة لحماية مصالحها الاستراتيجية ومكافحة الإرهاب من جانبها ركزت الإمارات على توسيع نفوذها عبر دعم الفصائل الجنوبية، مما يضيف أبعادًا إضافية لتعقيد المشهد السياسي والعسكري في اليمن. [٨]

المبحث الثاني: ديناميات إعادة توزيع القوة الدولية: بين التحولات الاقتصادية والحروب المعاصرة

المطلب الأول: تأثير التحولات الاقتصادية العالمية في إعادة توزيع القوة الدولية

على الرغم من التحسن النسبي في الاقتصاد العالمي بعد تداعيات جائحة كورونا، لا تزال مسارات التعافي متفاوتة بين دول العالم، مع استمرار حالة عدم اليقين التي تجعل آفاق النمو والاستقرار غير مستقرة، هذا التأرجح يعتمد على تطورات إيجابية مثل التقدم في إنتاج وتوزيع اللقاحات وتلقيح السكان عالمياً، وفي الوقت نفسه تأثر بموجات العدوى المتجددة وظهور سلالات جديدة مقلقة من الفيروس، في ظل هذه الظروف غير المعتادة من عدم اليقين، قدم صندوق النقد الدولي تقريره الدوري الذي أستعرض فيه آفاق الاقتصاد العالمي والإجراءات

الضرورية لدعم التعافي وتحقيق الاستقرار في المرحلة المقبلة وفقاً لتقديرات الصندوق، اذ وصل النمو الاقتصاد العالمي بنحو (٦%) عام ٢٠٢١ وبحدود (٤,٢%) في عام ٢٠٢٢ مما عكس التفاؤل بانتعاش النشاط الاقتصادي ، إلى جانب حزم الدعم الإضافية التي تقدمها السياسات الاقتصادية، لا سيما تلك المتعلقة بالدعم المالي في بعض الاقتصادات الكبرى. [٩]

وفي عام ٢٠٢٥ شهد تحولاً كبيراً في مسار التاريخ السياسي والاقتصادي الحديث، اذ شكلت بداية لتراجع النظام العالمي الليبرالي الذي أُرسيت دعائمه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد أدت سلسلة من القرارات الجريئة التي اتخذها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى تغييرات جذرية طالت هيكل التجارة الدولية، وأدوار المؤسسات العالمية، والتحالفات الأمنية، ومكانة الولايات المتحدة كقوة مهيمنة. أسفرت هذه التحركات عن حالة واسعة من الاضطراب وعدم اليقين، لم تقتصر على الداخل الأمريكي فحسب، بل امتدت إلى الاقتصاد العالمي برمّته، مما جعل ذلك العام منعطفاً محورياً في تاريخ العلاقات الدولية وتوازنات القوى, اعتمد ترامب سياسة اقتصادية قائمة على الحمائية وفرض رسوم جمركية جديدة، ما أحدث تأثيراً مباشراً على حركة التجارة العالمية ،تراجعت ثقة الدول في منظمة التجارة العالمية، وبدأت سلاسل الإمداد تنهار تدريجياً، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل ملحوظ وظهور موجات تضخمية واسعة في الأسواق العالمية. نتيجة لذلك، أُجبرت العديد من الشركات متعددة الجنسيات على إعادة تقييم مواقع منشآتها الإنتاجية، وشهد العالم تحوّلاً في توجهات الاستثمار، اذ نقلت بعض الشركات أجزاءً من عملياتها الصناعية إلى دول مثل الهند وفيتنام لتقليل اعتمادها على الصين والولايات المتحدة على الجانب الآخر، اتجه كل من الاتحاد الأوروبي والصين إلى تعزيز قدراتهما الاقتصادية من خلال التركيز على زيادة الإنتاج المحلي،

والاستثمار في مجالات الدفاع، والتأهب لعالم يتسم بمزيد من التشتت والتحديات الاقتصادية والسياسية المتزايدة. (١٠)

اتسعت آثار هذه التحولات لتشمل مجالات تتجاوز التجارة، ذ امتدت إلى الأسواق المالية التي شهدت موجات متلاحقة من التقلبات جراء ارتفاع أسعار الفائدة، وانخفاض مؤشرات الأسهم، وتوجه المستثمرين نحو الأصول الآمنة مثل الذهب والسندات الحكومية. هذه التطورات عززت الضغوط على الاقتصادات النامية التي تعتمد بشكل كبير على القروض والمساعدات الدولية. في ذات الوقت، أدى إعادة تشكيل التحالفات الأمنية إلى تحول العلاقات نحو نموذج قائم على الدفع مقابل الحماية، مما ساهم في تصاعد التوترات العالمية، إطلاق سباق تسلح جديد، وتعزيز النفوذ المتنامي لقوى مثل الصين وروسيا في مناطق كانت تقليدياً تحت النفوذ الأمريكي , مع هذه المستجدات، أصبح الاقتصاد العالمي بعد عام ٢٠٢٥ أكثر تجزئة وتعقيداً، اذ تراجع دور المؤسسات الدولية بشكل ملحوظ، وازدادت الصراعات التجارية، وارتفعت حدة المخاطر الجيوسياسية هذه التداعيات أدت إلى تباطؤ ملموس في معدلات النمو العالمي. العالم الآن دخل مرحلة جديدة من التعددية القطبية، اذ لم تعد الولايات المتحدة اللاعب الأوحد المؤثر على مسار الاقتصاد الدولي، بل باتت جزءاً من نظام عالمي أكثر تشابكاً وحافلاً بالصراعات. (١١)

المطلب الثاني: الحرب الروسية–الأوكرانية

في ٢١ فبراير ٢٠٢٢، أعلنت الحكومة الروسية أن قصفًا أوكرانيًا تسبب في تدمير منشأة حدودية تابعة لجهاز الأمن الفيدرالي على الحدود بين روسيا وأوكرانيا، وزعمت أيضًا مقتل خمسة جنود أوكرانيين حاولوا التسلل إلى الأراضي الروسية من جهتها، نفت أوكرانيا أي مسؤولية عن الحادثين، ووصفت تلك الادعاءات بأنها عمليات تضليل. في اليوم ذاته، قررت الحكومة الروسية الاعتراف رسميًا

بجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين، المعلنتين ذاتيًا كدولتين مستقلتين، وأكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن هذا الاعتراف يشمل كامل الأراضي الأوكرانية التابعة للأوبلاست وليس فقط المناطق التي تخضع للسيطرة الفعلية للجمهوريتين، كما أصدر أمرًا بإرسال القوات الروسية بما في ذلك الدبابات إلى تلك المناطق يوم ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، أمر بوتين ببدء غزو أوكرانيا عبر القوات المسلحة الروسية التي كانت قد تمركزت على طول الحدود سابقًا تبع ذلك هجمات جوية استهدفت منشآت عسكرية، فيما عبرت الدبابات الحدود من جهة بيلاروسيا ردًا على ذلك، أعلن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي حالة الطوارئ في عموم البلاد، وسُمعت صفارات الإنذار الخاصة بالغارات الجوية في مختلف المناطق طوال اليوم تعرضت البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أوكرانيا لأضرار جسيمة نتيجة الهجمات الإلكترونية والقصف الروسي المكثف وأصبحت العديد من المدن والمنشآت الأوكرانية، بما فيها محطة تشيرنوبيل النووية، تحت السيطرة الروسية لكن على الرغم من ذلك، أكد مسؤول دفاع أمريكي أن القوات الروسية تواجه مقاومة أكبر بكثير مما كانت تتوقعه مسبقًا. (١٢)

لفهم الدوافع التي تقف وراء الحرب الروسية على أوكرانيا، من الضروري إدراك الموقع الذي تحتله أوكرانيا لدى صانع القرار الروسي فهذه الدولة تحظى بأهمية استراتيجية، اقتصادية، وحتى ثقافية بالنسبة لروسيا. ومن هذا المنطلق، جاءت الحرب الأخيرة مستندة إلى دوافع وجذور متعددة. (١٣)

الدافع السياسي: في ديسمبر عام ١٩٩١، كانت أوكرانيا إلى جانب روسيا وبيلاروسيا من بين الجمهوريات التي أنهت وجود الاتحاد السوفييتي بشكل نهائي رغم ذلك، استمرت الدولتان المستقلتان حديثًا، روسيا وأوكرانيا، في الاحتفاظ بعلاقات وثيقة، حيث اتفقتا على بناء علاقات ودية وفي عام ١٩٩٤، وافقت

أوكرانيا على التخلي عن ترسانتها النووية ووقعت على مذكرة بودابست التي تضمنت ضمانات أمنية، بشرط أن تلتزم كل من روسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بضمان سلامة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي، وأن تمتنع عن استخدام القوة ضدها, ومع ذلك، سعت موسكو للاحتفاظ بنفوذها في المنطقة من خلال إنشاء رابطة الدول المستقلة ، وبينما أحرزت روسيا تقدماً في تأسيس تحالف قوي مع بيلاروسيا، لم تتمكن من جر أوكرانيا إلى هذه الرابطة بسبب تطلع الأخيرة نحو التحالف مع الغرب هذا الميل الأوكراني أغضب موسكو، إلا أن التوترات لم تصل إلى حد الصدام في التسعينيات، حيث لم يكن الغرب وقتها يحاول ضم أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي، بالإضافة إلى ضعف الاقتصاد الروسي وانشغال البلاد بالصراع في الشيشان وفي عام ١٩٩٧، قامت موسكو رسميًا بالاعتراف بالحدود الأوكرانية بما في ذلك سيادة أوكرانيا على شبه جزيرة القرم التي كان معظم سكانها يتحدثون الروسية، وذلك بموجب ما يعرف بالعقد الكبير, وكانت روسيا واحدة من الموقعين على ميثاق الأمن الأوروبي في قمة إسطنبول (١٩٩٩) اذ «أعادت التأكيد على الحق الطبيعي لكل دولة في أن تكون حرة في اختيار أوتغيير ترتيباتها الأمنية.» فقد نظرت القيادة الروسية إلى أوكرانيا على أنها جزء من مجال نفوذها، بل تعاملت روسيا مع أوكرانيا بنسخة محدثة من «عقيدة بريجنيف»- بحسب المحلل الروماني يوليان تشيفو- وهي العقيدة التي تنص على أن سيادة أوكرانيا لا يمكن أن تكون أكبر من سيادة الدول الأعضاء في حلف وارسو [١٤] ووجهة النظر هذه مبنية على فرضية أن تصرفات روسيا لاسترضاء الغرب في أوائل التسعينيات كان يجب أن تقابل بالمثل من الغرب لكن دون توسع حلف الاطلسي على طول الحدود الروسية.

شهدت العلاقات بين الدولتين أول أزمة دبلوماسية كبرى في خريف عام ٢٠٠٣ عندما بدأت روسيا بشكل مفاجئ تشييد سد في مضيق كيرتش باتجاه جزيرة كوسا توسلا التابعة لأوكرانيا، اعتبرت كييف هذا التحرك محاولة لإعادة ترسيم الحدود بين البلدين، ما أثار توتراً كبيراً لم يُنزع فتيله إلا بعد اجتماع مباشر بين الرئيسين الروسي والأوكراني، أسفر عن إيقاف بناء السد على الرغم من ذلك، ظلت الصداقة المعلنة بين الطرفين تعكس تصدعات خفية خلال الانتخابات الرئاسية الأوكرانية في عام ٢٠٠٤، قدمت روسيا دعماً واضحاً للمرشح الموالي لها، فيكتور يانوكوفيتش غير أن "الثورة البرتقالية" قطعت الطريق أمامه وأفسحت المجال لفوز فيكتور يوششينكو، الذي كان أكثر قرباً من الغرب خلال فترة يوششينكو الرئاسية، أوقفت روسيا إمدادات الغاز إلى أوكرانيا مرتين، في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، وشملت هذه الانقطاعات أيضاً توريد الغاز إلى أوروبا المار عبر الأراضي الأوكرانية. (١٥)

في عام ٢٠٠٨، حاول الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش إدماج أوكرانيا وجورجيا في حلف شمال الأطلسي من خلال برنامج تمهيدي، مما أثار احتجاج موسكو التي أعلنت بوضوح أنها لن تقبل بالاستقلال الكامل لأوكرانيا وخلال قمة حلف شمال الأطلسي في بوخارست، طُرحت مسألة عضوية أوكرانيا وجورجيا، إلا أن ألمانيا وفرنسا عرقلتا تنفيذ ذلك، كما أبدى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين صراحة رفضه لانضمام أوكرانيا إلى الحلف، معتبراً هذا الأمر تهديداً للأمن القومي الروسي وفي سياق آخر، وبعد أسابيع من الاحتجاجات المتعلقة بحركة الميدان الأوروبي بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، وُقّعت في ٢١ فبراير ٢٠١٤ اتفاقية تسوية بين الرئيس الأوكراني الموالي لروسيا فيكتور يانوكوفيتش وزعماء المعارضة البرلمانية الأوكرانية، تضمنت إجراء انتخابات مبكرة. لكن في اليوم التالي، فر

يانوكوفيتش من كييف قبل التصويت على عزله من منصبه وعلى الرغم من ذلك، أعلن قادة المناطق الشرقية الناطقة بالروسية في أوكرانيا ولاءهم ليانوكوفيتش، مما أدى إلى اندلاع ما بات يُعرف بالاضطرابات الموالية لروسيا في عام ٢٠١٤ داخل أوكرانيا أعقب ذلك ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في مارس ٢٠١٤، ثم اندلاع الحرب في منطقة دونباس في أبريل من نفس العام، حيث عملت روسيا على دعم أو إنشاء كيانات شبه مستقلة داخل الأراضي الأوكرانية، تحديداً ما يُعرف بجمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين اذ تُدرك روسيا الأهمية الاستراتيجية لموقع أوكرانيا الذي يشكل بوابة غربية وحاجزاً جغرافياً أمام توسع حلف شمال الأطلسي، كما أن شبه جزيرة القرم تُعتبر قاعدة بحرية متقدمة تمنح روسيا سيطرة مركزية على البحر الأسود ، وترى موسكو بأن فقدان القرم وأوكرانيا بشكل عام سيخدم استراتيجيات القوى الأطلسية التي تسعى لاحتواء روسيا عبر التقدم نحو حدودها البرية والبحرية. وقد يؤدي وجود قاعدة للناتو في أوكرانيا إلى منع روسيا من التنقل بحرية في البحر الأسود ووضع قيود على وصولها إلى البحر الأبيض المتوسط. بناءً على هذه المعطيات، كانت التحركات الروسية تجاه ضم القرم سريعة وحاسمة للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية. (١٦)

الدافع الاقتصادي: تُعد روسيا أكبر مصدر للغاز في العالم، اذ تقوم بتصدير حوالي ١٦ مليار قدم مكعب يوميًا، يذهب الجزء الأكبر منها إلى أوروبا ومن خلال أوكرانيا يمر نحو ٨٠% من صادرات الغاز الروسي المتجهة إلى أوروبا. لذلك، فإن أي تحول في توجهات أوكرانيا نحو الأطلسية من الممكن أن يعيق تصدير روسيا لغازها إلى أوروبا، مما يُسلط ضغطًا كبيرًا على الاقتصاد الروسي الذي يعتمد بشكل رئيسي على قطاع الطاقة، حيث تُعتبر أوروبا واحدة من أبرز أسواقه. (١٧)

الدافع الأمني: أدركت روسيا أهمية الدفاع عن مصالحها في المناطق التي تعتبرها امتدادًا طبيعيًا لنفوذها. وقد سعت لضمان تعزيز سيطرتها على أوكرانيا ومنعها من الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، بهدف حماية مجالها الحيوي. إلى جانب ذلك، تبرز الأهمية الاستراتيجية لميناء سيفاستبول، الذي يُعد مقرًا للقاعدة العسكرية الروسية التي تضم أكبر أسطول بحري روسي. وحماية هذا الميناء تُعتبر ضرورة قصوى لروسيا، خاصةً مع توجه النظام السياسي الحاكم في أوكرانيا نحو الغرب، وسعيه لإلغاء الاتفاقية الموقعة بين الرئيس فلاديمير بوتين والرئيس الأوكراني السابق يانوكوفيتش. تضمنت هذه الاتفاقية تمديد وجود القاعدة العسكرية الروسية في الميناء الواقع في شبه جزيرة القرم من ٢٠١٧ إلى ٢٠٤٢، مقابل (٧) مليارات دولار سنويًا وتخفيض بنسبة ٣٠% من سعر الغاز الروسي المصدّر إلى أوكرانيا. (١٨)

لدافع الاجتماعي للأزمة الأوكرانية التي ظهرت في عام ٢٠١٣ له جذور تاريخية تعود إلى مرحلة انفصال أوكرانيا عن الاتحاد السوفيتي السابق. حينذاك، تشكلت في البلاد توجهات سياسية متباينة: الأول يرعاه القوميون الأوكرانيون في غرب أوكرانيا، الذين يسعون لتعزيز ارتباط بلادهم بأوروبا والولايات المتحدة، والثاني يدعمه الأوكرانيون من أصول روسية سلافية في شرق أوكرانيا، الذين يفضلون الحفاظ على علاقات قوية مع روسيا الاتحادية. هذه الانقسامات السياسية تأتي انعكاساً لتحديات الهوية التي تواجهها المنطقة بشكل عام، بما فيها روسيا, هذه التباينات أدت إلى صراعات وتجاذبات داخل المشهد السياسي الأوكراني، وبلغت ذروتها مع أحداث الثورة البرتقالية بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. الثورة جاءت إثر اتهامات بتزوير الانتخابات التي أسفرت عن فوز المرشح الموالي لروسيا، فيكتور يانكوفيتش، بمنصب الرئاسة على حساب المرشح المدعوم من الغرب، فيكتور

يوشينكو. وعلى الرغم من نجاح المعارضة في ذلك الوقت، إلا أن الانقسامات داخل القوى الغربية الداعمة ليوشينكو أصبحت واضحة، خاصة بعد تصاعد الخلافات مع حليفته السياسية يوليا تيموشينكو، زعيمة الأقلية النيابية, استغل تحالف النخبة السياسية القديمة الموالية لروسيا، بقيادة يوشينكو، نفوذها السياسي ومقوماتها الاقتصادية لاستعادة مواقعها داخل النظام الأوكراني. هذه التحركات culminated بتمكين النخبة القديمة من العودة إلى دائرة السلطة، حيث تمكن فيكتور يانكوفيتش مجدداً من التقدم إلى منصب رئيس الوزراء, بدعم قوي من روسيا على الصعيد السياسي والاقتصادي. كل ذلك جاء في إطار الصراع المستمر بين روسيا والغرب لكسب النفوذ داخل أوكرانيا. (١٩)

المبحث الثالث: مستقبل النظام الدولي في ظل التعددية القطبية

في ظل التحولات البنيوية بعد عام ٢٠٢٠ يمكن اختزال المسارات المستقبلية في ثلاث مشاهد مستقبلية هي :

أولاً: سناريو التعددية القطبية (استمرار التنافس – تعدد مراكز القوة)

حيث تظل الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي قائمة، مع ازدياد تأثير القوى الصاعدة مثل الصين وروسيا والهند والاتحاد الأوروبي. لقد كانت الولايات المتحدة القوة المهيمنة على النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مستندةً بذلك إلى مجموعة من الركائز البنيوية التي مكّنتها من بسط نفوذها عبر المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية. هذه الركائز لم تكن مقتصرة على التفوق العسكري أو الاقتصادي فحسب، بل تضمنت أيضًا استخدام أدوات القوة الناعمة والتكنولوجية التي أهلتها لإدارة النظام الدولي وفقًا لقواعد الليبرالية الدولية. ومن بين المؤشرات التي تدعم هذا السيناريو: –

الهيمنة الأمريكية المستمرة تتجلى في عدة مناحٍ رئيسية، أبرزها (٢٠):–

التفوق العسكري: يعتبر الجيش الأمريكي الأداة الأهم في فرض الهيمنة، حيث تمتلك الولايات المتحدة شبكة عالمية تضم أكثر من ٧٥٠ قاعدة عسكرية موزعة على أكثر من ٨٠ دولة، ما يتيح لها التدخل السريع في المناطق الاستراتيجية , كما يتجاوز إنفاقها العسكري تريليون دولار سنويًا، وهو ما يعادل تقريبًا نفقات بقية الدول الكبرى مجتمعة. التدخلات العسكرية مثل غزو العراق عام ٢٠٠٣ وحرب أفغانستان (٢٠٠١–٢٠٢١) أظهرت اعتماد واشنطن على القوة الصلبة لترسيخ نفوذها.

القوة الاقتصادية: يستمر الاقتصاد الأمريكي في ريادة العالم بناتجه المحلي الإجمالي الأعلى عالميًا، إلى جانب هيمنته على المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويظل الدولار الأميركي العملة الرئيسية في التجارة والاحتياطيات العالمية، ملتهمًا حوالي (٦٠%) من الاحتياطي النقدي العالمي العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا عقب غزو أوكرانيا عام ٢٠٢٢ تعكس قدرة الولايات المتحدة على استخدام النظام المالي الدولي كوسيلة للضغط الجيوسياسي.

التفوق التكنولوجي والعلمي: التكنولوجيا تشكل ركيزة أساسية في استمرار الهيمنة الأميركية، حيث تقود الولايات المتحدة مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، استكشاف الفضاء، والتكنولوجيا الحيوية. هذا التفوق مدعوم بشركاتها العملاقة التي تهيمن على الابتكارات التقنية والبنية الرقمية العالمية. مثال على ذلك، الحظر الذي فرض عام ٢٠٢٣ على تصدير الرقائق الإلكترونية المتقدمة إلى الصين، الذي جاء كتحرك استراتيجي لضمان التفوق التكنولوجي

القوة الناعمة والهيمنة الثقافية: لا تنحصر الهيمنة الأميركية بالقوة العسكرية والاقتصادية فقط، بل تمتد أيضًا إلى القوة الناعمة من خلال تصدير الثقافة

الأميركية، أنماط الحياة الاستهلاكية، والقيم الليبرالية السياسية. الجامعات الأمريكية تعد وجهة مفضلة للطلاب الدوليين، في حين تبقى هوليوود والإعلام الأمريكي أدوات قوية لتعزيز القيم الغربية. من الأمثلة على ذلك، الدور الذي لعبته وسائل الإعلام الأميركية أثناء الحرب الأوكرانية في تشكيل الرأي العام العالمي ودعم خطاب التضامن مع أوكرانيا بوصفه دفاعًا عن الديمقراطية الليبرالية

التحالفات والشبكات الدولية: تحافظ الولايات المتحدة على شبكات تحالفات دولية واسعة النطاق تعزز نفوذها وقدرتها في إدارة الأزمات العالمية. من أبرز تلك الشبكات حلف الناتو في أوروبا، والتحالفات الأمنية في آسيا. وقد أظهرت الحرب الروسية–الأوكرانية الدور المحوري لحلف الناتو بقيادة واشنطن في إعادة صياغة ميزان القوى الأوروبي .

أما الصين، فإن صعودها التدريجي يمثل تحديًا بارزًا. اقتصادياً، تُعد قوةً صاعدة، إذ أصبحت ثاني أكبر اقتصاد عالمي وتوسّعت نحو شبكة واسعة من الشراكات التجارية والعقود الاستثمارية في آسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية. نجاح الصين لا يكمن فقط في حجم اقتصادها، بل أيضاً في الطريقة التي تستثمر بها مواردها ضمن مشاريع استراتيجية كـ"مبادرة الحزام والطريق"، والتي تتجلى في تطوير بنى تحتية حيوية مثل السكك الحديدية والموانئ في دول كباكستان وكينيا، ما يعزز نفوذها الجغرافي والاقتصادي. كذلك وعلى الصعيد التكنولوجي، فإن استثماراتها الكبيرة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، والاتصالات، والتقنيات الرقمية أصبحت أدوات رئيسية في تعزيز دورها الدولي. تمكنت الصين من المنافسة بقوة في تقنيات مثل الـG٥ وأشباه الموصلات، مما دفع الولايات المتحدة وحلفاءها إلى اتخاذ إجراءات مضادة مثل فرض قيود على الصادرات إضافة إلى ذلك، تتمتع الصين بما يُعرف بالقوة البنيوية داخل النظام الدولي، حيث تعمل ليس فقط على

التوسع المادي، بل أيضاً على إعادة صياغة قواعد النظام العالمي بما يخدم مصالحها في مجالات التجارة والتمويل والمعايير التكنولوجية وحتى الثقافة. ويمكن قياس هذا النفوذ من خلال دورها داخل مؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن تأسيسها بدائل كالبنك الآسيوي للتنمية والبنوك التنموية المرتبطة بمجموعة البريكس. جغرافيًا، تستفيد الصين من موقعها الاستراتيجي الممتد من شرق آسيا إلى المحيط الهندي، إضافة إلى موارد البحر الجنوبي وممراته البحرية المهمة. كما تسعى عبر بناء شراكات اقتصادية ودبلوماسية قوية مع الدول النامية، خاصة في إفريقيا، للاستثمار في قطاعات البنى التحتية والطاقة والمعادن. أحد أسباب صعود الصين أيضًا هو استقرارها السياسي النسبي وقدرة قيادتها على توحيد السياسات طويلة الأمد بما يعزز قدرتها على مواجهة التحديات الداخلية مثل الفقر والتنمية الاقتصادية. (٢١)

ثانيا : سيناريو صراع بين القوى الكبرى

يُبنى هذا السيناريو على فرضية حدوث تحول تدريجي في بنية النظام الدولي، مما يؤدي إلى تعزيز التعاون متعدد الأطراف وتقليص منطق الصراعات الصفرية لصالح شراكات قائمة على التوازن والمصالح المشتركة. يُفترض أن يمثل هذا السيناريو انتقالاً من نظام أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة إلى نظام متعدد الأقطاب أكثر توازناً، حيث تتوزع مراكز القوة بين كلٍ من الولايات المتحدة، الصين، الاتحاد الأوروبي، والهند. هذا التوزيع يفتح المجال لفرص أوسع لتحقيق الاستقرار العالمي. مع ذلك، فإن تحقيق هذا السيناريو يعتمد على مجموعة من العوامل البنيوية والموضوعية التي تشهدها البيئة الدولية خلال العقدين الأخيرين، وتعزز فرص قيام نظام أكثر تعاوناً وتعددية. (٢٢)

١. تشابك الاعتماد الاقتصادي المتبادل: أدى الانتشار الواسع للعولمة الاقتصادية واندماج سلاسل التوريد العالمية إلى بناء شبكات من الاعتماد المتبادل بين اقتصادات كبرى كالصين، الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي. هذا الترابط الاقتصادي يقلل من احتمالية تبني أي قوة كبرى سياسات انفصالية أو مواجهات مفتوحة، حيث إن أي أزمة اقتصادية أو تجارية تؤثر بشكل مباشر على الجميع على سبيل المثال، كشفت أزمة أشباه الموصلات عام ٢٠٢١ مدى أهمية التعاون العالمي في سياق الاعتماد الكامل على سلاسل توريد تتجاوز الحدود الجغرافية، مما يؤكد الحاجة للتعاون بدلاً من الصراعات.

٢. تزايد التحديات العابرة للحدود :تُبرز التحديات العالمية مثل التغير المناخي، الأوبئة، الأمن السيبراني والهجرة أهمية التعاون متعدد الأطراف. فظاهرة الاحتباس الحراري تتطلب جهوداً جماعية كما يتضح من اتفاق باريس للمناخ، وعلى نحو مشابه، أظهرت جائحة كوفيد-١٩ أهمية التضامن الدولي في مجالات مثل إنتاج وتوزيع اللقاحات رغم وجود المنافسة السياسية والاقتصادية اكتساب مثل هذه القضايا صفة التهديدات المشتركة يعزز من حتمية التعاون المستدام.

٣. بروز قوى مسؤولة ومعتدلة: على الساحة الدولية، هناك دول تتميز بتبني سياسات تعاونية معتدلة. يركز الاتحاد الأوروبي مثلاً على "القوة المعيارية" عبر تطبيق معايير بيئية وحقوق إنسان وقوانين اقتصادية تؤثر في النظام العالمي من دون استخدام القوة العسكرية. على الجانب الآخر، تروج الهند لنفسها كقوة صاعدة تؤدي دور الوسيط بين الشرق والغرب تُسهم هذه الأدوار في تعزيز فرص التوازن والاستقرار على الساحة الدولية.

٤. تغير أولويات الأمن الدولي: أدرك المجتمع الدولي تحول مفاهيم الأمن لتشمل البعدين الإنساني والاقتصادي إلى جانب العسكري. الأمن الغذائي والصحي والبيئي

باتوا عوامل أساسية للحفاظ على الاستقرار العالمي. هذه النظرة المتجددة تدفع نحو ضرورة تعزيز آليات التعاون العالمي لمواجهة التحديات المشتركة.

ثالثا : سيناريو فوضى دولية – صراعات إقليمية – تحالفات متغيرة.

سيناريو التغيير السلبي المعتدل يُظهر حالة من عدم الاستقرار النسبي دون الوصول إلى انهيار تام للنظام الدولي. تتسم هذه الحالة باضطرابات مستمرة نتيجة المنافسة بين القوى الكبرى، إلى جانب تصاعد النزاعات الإقليمية والدولية. وفي هذا الإطار، تصبح الصراعات الجيوسياسية، الأزمات الاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي عوامل تضعف النظام الدولي الحالي وتقود إلى بروز مظاهر الهيمنة الإقليمية أو الانقسامات القطبية. في ظل هذا السيناريو، يصبح التعاون الدولي محدودًا، مما يزيد من احتمالية اندلاع نزاعات واسعة النطاق, من أبرز الأسباب التي تدعم هذا السيناريو.[٢٣]

١. تصاعد النزاعات الجيوسياسية نتيجة توتر العلاقات بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، وروسيا، مع احتمالية زيادة حدة هذه التوترات خاصة في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية مثل بحر الصين الجنوبي، الشرق الأوسط، وأوكرانيا. كما أن الصراعات الإقليمية القائمة تقلل من فاعلية المؤسسات الدولية في التدخل بفعالية، مما يرفع من مخاطر التصعيد العسكري.

٢. الأزمات الاقتصادية العالمية مثل الركود الاقتصادي، التضخم المفرط، وانهيار الأسواق المالية تسهم في تراجع التعاون الدولي وتعزز السياسات الوطنية الانعزالية. هذه الأزمات تعوق تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاقتصاد أو البيئة وتؤدي إلى تصاعد المنافسة على الموارد.

٣. ضعف أداء المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية في فرض قواعد واستراتيجيات فعالة يفتح المجال للدول القوية

لتجاهل الالتزامات الدولية. هذا الضعف يؤدي إلى تفكك التحالفات التقليدية وصعود محاور جديدة تقوم على القوة العسكرية والاقتصادية.

الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن التحولات التي شهدها النظام الدولي بعد عام ٢٠٢٠ لا يمكن فهمها بوصفها تغيرات ظرفية عابرة، بل تمثل انتقالًا بنيويًا في طبيعة توزيع القوة وأنماط التفاعل الدولي. فقد أسهمت جائحة كوفيد-١٩، وتصاعد التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين، وتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية، في تسريع مسار التحول من الأحادية القطبية إلى نظام أكثر تعقيدًا وتعددًا في مراكز التأثير.

وتبين أن المرحلة الراهنة تتسم بما يمكن وصفه بـ"التعددية القطبية المرنة"، التي لا تقوم على توازن صارم بين أقطاب متكافئة، بل على شبكة معقدة من التحالفات المتغيرة والتنافس المتداخل، ما يجعل النظام الدولي أكثر سيولة وأقل قابلية للتنبؤ مقارنة بمراحل سابقة , ومن خلال مما تقدم نستنتج الاتي :

١. يشهد النظام الدولي انتقالًا تدريجيًا من الأحادية القطبية إلى تعددية قطبية مرنة تتسم بتعدد مراكز القوة.

٢. يمثل التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين العامل البنيوي الأبرز في إعادة تشكيل النظام الدولي.

٣. أعادت الحرب الروسية-الأوكرانية الاعتبار للبعد العسكري والأمني في العلاقات الدولية، وعززت دور روسيا كفاعل استراتيجي في معادلات التوازن الدولي.

٤. إن مستقبل النظام الدولي سيظل رهينًا بقدرة القوى الكبرى على إدارة تنافسها ضمن أطر مؤسسية تحد من احتمالات الانزلاق إلى صراع شامل.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن النظام الدولي في المرحلة المقبلة سيكون محكومًا بتوازنات ديناميكية تتداخل فيها أدوات القوة الصلبة والناعمة، بما يعكس تحولًا عميقًا في طبيعة إدارة العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين.

الهوامش:

(١) Karen A. Mingst , The Ivory Coast at the Semi-Periphery of the World-Economy , International Studies Quarterly, Volume 32, Issue 3, September 1988, p 262.

(٢) مروان سالم العلي , النظام الدولي : دراسة نظرية في المفهوم والخصائص والاليات ,مجلة الكوفة للعلوم القانونية ,المجلد١, العدد٢٠ , جامعة الكوفة , ٢٠١٤، ص٢٢١.

(٣)محمد أيمن سيف الدين , النظام الدولي قراءة تاريخيّة وتصوّرات مستقبليّة, مقاربات للتنمية السياسية , متوفر على الرابط: https://mukarbat.org/archives/2685 (تاريخ الزيارة ٢٠٢٦\٣\٢).

(٤)معهد البحرين للتنمية السياسية , ماهو النظام الدولي ؟ , معهد البحرين للتنمية السياسية , ٢٠١٩ , متوفر على الرابط : https://www.bipd.org/publications/Articles/1106153.aspx (تاريخ الزيارة ٢٠٢٦\٣\٢)

(٥)مايسة خليل حسن, التعددية القطبية ومستقبل التوازنات الجيوسياسية: تحليل تأثير القوى الكبرى على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط, المركز الديمقراطي العربي , ٢٠٢٥ , متوفر على الرابط : https://democraticac.de/?p=104663 (تاريخ الزيارة ٣\٣ \٢٠٢٦).

(٦) Evie Aspinall, The Geopolitical Consequences of the Israel-Hamas War, The British Foreign Policy Group,2023 https://bfpg.co.uk/2023/10/geopolitics-of-israel-hamas-war/

(٧)Samia Nakhoul, Timour Azhari, Russia gambles to keep military bases in post-Assad Syria, March 2, 2025, Reuters.

https://www.reuters.com/world/russia-gambles-keep-military-bases-post-assad-syria-2025-03-%D8%A102/

(٨)مايسة خليل حسن, التعددية القطبية ومستقبل التوازنات الجيوسياسية: تحليل تأثير القوى الكبرى على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط, المركز الديمقراطي العربي , ٢٠٢٥ , متوفر على الرابط : https://democraticac.de/?p=104663 (تاريخ الزيارة ٣\٣\ ٢٠٢٦).

(٩)حيدر حسين آل طعمة, افاق الاقتصاد العالمي بعد عام من تفشي الجائحة, موقع كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكربلاء , ٢٠٢١ ,متوفر على الرابط : https://business.uokerbala.edu.iq/wp/archives/12298

(١٠)شذا خليل, تحولات عام ٢٠٢٥ وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي, مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية , ٢٠٢٥ ,متوفر على الرابط : https://rawabetcenter.com/archives/179756

(١١) شذا خليل, تحولات عام ٢٠٢٥ وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي, المصدر نفسه.

(١٢)حسين موسى , الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها الاقتصادية والسياسية , المركز العربي للبحوث والدراسات , ٢٠٢٢ , متوفر على الرابط : https://www.acrseg.org/43047

(١٣)والتر لاكبور البوتينية روسيا ومستقبلها مع الغرب، ترجمة فواز زعرور، دار الكتاب العربي، لبنان ،٢٠١٦.

(١٤) الكسندر دوغين، الخلاص من الغرب الاوراسية ،الحضارات الارضية مقابل الحضارات البحرية والاطلسية، ترجمة علي بدر ،دار الكا، بغداد ،٢٠٢١، ص ١٢٨.

(١٥)والتر لاكبور .البوتينية روسيا ومستقبلها مع الغرب، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

(١٦)والتر لاكبور . البوتينية روسيا ومستقبلها مع الغرب، المصدر نفسه، ص ١٢.

(١٧)محمد جاسم حسين، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة (رؤية في الادوار والاستراتيجيات)،دار امجد للنشر والطبع، بغداد، ، ٢٠١٨ ، ص٧٧.

(١٨)عناد كاظم النائلي، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، بلا سنة ، ص ١٩٠.

(١٩)صالح بن محمد الخثلان،الدين والسياسة الخارجية الروسية: دراسة في دور الكنيسة الارثوذكسية في السياسة الروسية تجاه الصراع في سوريا، دراسات، اسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات،٢٠١٦، ص ١٩.

(٢٠)هاله سالم خلف محمد , الصراع الدولي ومستقبل النظام الدولي الجديد , المركز الديمقراطي العربي , ٢٠٢٥ , متوفر على الرابط الالكتروني : https://democraticac.de/?p=١٠٦٤٦٢ (تاريخ الزيارة ٥\٣\٢٠٢٦)

(٢١)هاله سالم خلف محمد , الصراع الدولي ومستقبل النظام الدولي الجديد , المصدر نفسه.

(٢٢)هاله سالم خلف محمد , الصراع الدولي ومستقبل النظام الدولي الجديد , المصدر نفسه.

٢٣)هاله سالم خلف محمد , الصراع الدولي ومستقبل النظام الدولي الجديد ، المصدر نفسه.

قائمة المراجع:

اولاً: الكتب

١. عناد كاظم النائلي، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، بلا سنة.
٢. الكسندر دوغين، الخلاص من الغرب الاوراسية ،الحضارات الارضية مقابل الحضارات البحرية والاطلسية، ترجمة علي بدر ،دار الكا، بغداد ،٢٠٢١.
٣. محمد جاسم حسين، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة (رؤية في الادوار والاستراتيجيات)،دار امجد للنشر والطبع، بغداد، ٢٠١٨.
٤. والتر لاكبور البوتينية روسيا ومستقبلها مع الغرب، ترجمة فواز زعرور، دار الكتاب العربي، لبنان ،٢٠١٦.

ثانيا : المجلات والدوريات .

١. مروان سالم العلي , النظام الدولي : دراسة نظرية في المفهوم والخصائص والاليات ,مجلة الكوفة للعلوم القانونية ,المجلد١, العدد٢٠ , جامعة الكوفة , ٢٠١٤
٢. صالح بن محمد الخثلان،الدين والسياسة الخارجية الروسية: دراسة في دور الكنيسة الارثوذكسية في السياسة الروسية تجاه الصراع في سوريا، دراسات، اسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات،٢٠١٦،

ثالثا: المواقع الالكترونية .

١. محمد أيمن سيف الدين , النظام الدولي قراءة تاريخيّة وتصوّرات مستقبليّة, مقاربات للتنمية السياسية , متوفر على الرابط: https://mukarbat.org/archives/2685 (تاريخ الزيارة ٢٠٢٦\٣\٢).
٢. معهد البحرين للتنمية السياسية , ماهو النظام الدولي ؟ , معهد البحرين للتنمية السياسية , ٢٠١٩ , متوفر على الرابط : https://www.bipd.org/publications/Articles/1106153.aspx (تاريخ الزيارة ٢٠٢٦\٣\٢)
٣. مايسة خليل حسن, التعددية القطبية ومستقبل التوازنات الجيوسياسية: تحليل تأثير القوى الكبرى على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط, المركز الديمقراطي العربي , ٢٠٢٥ , متوفر على الرابط : https://democraticac.de/?p=104663 (تاريخ الزيارة ٣\٣ \٢٠٢٦).
٤. حيدر حسين آل طعمة, افاق الاقتصاد العالمي بعد عام من تفشي الجائحة, موقع كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكربلاء , ٢٠٢١ ,متوفر على الرابط : https://business.uokerbala.edu.iq/wp/archives/12298
٥. شذا خليل, تحولات عام ٢٠٢٥ وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي, مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية , ٢٠٢٥ ,متوفر على الرابط : https://rawabetcenter.com/archives/179756
٦. حسين موسى , الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها الاقتصادية والسياسية , المركز العربي للبحوث والدراسات , ٢٠٢٢ , متوفر على الرابط : https://www.acrseg.org/43047
٧. هاله سالم خلف محمد , الصراع الدولي ومستقبل النظام الدولي الجديد , المركز الديمقراطي العربي , ٢٠٢٥ , متوفر على الرابط الالكتروني : https://democraticac.de/?p=106462 (تاريخ الزيارة ٥\٣\٢٠٢٦)

رابعا: المصادر الاجنبية:

1. Evie Aspinall, The Geopolitical Consequences of the Israel-Hamas War, The British Foreign Policy Group,2023 https://bfpg.co.uk/2023/10/geopolitics-of-israel-hamas-war/.

2. Karen A. Mingst , The Ivory Coast at the Semi-Periphery of the World-Economy , International Studies Quarterly, Volume 32, Issue 3, September 1988.
3. Samia Nakhoul, Timour Azhari, Russia gambles to keep military bases in post-Assad Syria, March 2, 2025, Reuters. https://www.reuters.com/world/russia-gambles-keep-military-bases-post-assad-syria-2025-03-%D8%A102/